رسما واوا وياء وقف عليه بالروم بين بين وما صورت فيه
الفا وقف عليه بالبدل اتباعا للرسم وهو اختيار ابي محمد مكي
وابي عبد الله بن شريح وغيره وهو ظاهر ما رواه ابن الانباري
نصا عن خلف عن حمزة في من نباء المرسلين وانفرد ابو علي
ابن بليمة بالروم وكذلك فيما وقعت الهمزة فيه بعد الالف
دون ما وقعت فيه بعد متحرك ووافقه على ذلك ابو القسم
ابن الفحام الا انه اطلقه في الاحوال الثلاثة ضما وفتحا وكسرا
من غير خلاف واجاز الوجهين بعد متحرك في الضم والكسرة
ووافقه ابن سوار فيما كان بعد الالف وشذ بعضهم فاجاز
الروم بالتسهيل في الحركات الثلاث بعد الالف وغيرها ولم
يفرق بين المفتوح وغيره وحكاه الحافظ ابو عمرو في جامعه
ولم يذكر انه قرأ به على احد وابو الحسن ظاهر بن غلبون في
تذكرته ولم يرضه وحكى بعضهم الحمزة وفيه نظر والله اعلم
الثالث اذا كانت الهمزة ساكنة لموجب فابدلت حرف مد يبقى
ذلك الحرف بحاله لا يوثر فيه الجازم وذلك نحو نبي واقرا ويشاء
ويهيي وشذ صاحب الروضة ابو علي المالكي فقال وتقف
على ونبي بغير همز فان طرحت الهمزة واثر ما قلت نب وان
طرحتها وابقيت اثرها قلت نبي اهـ وما ذكره من طرح اثر
الهمزة لا يصح ولا يجوز وهو مخالف لسائر الائمة نصا وادا
والله اعلم والرابع اذا وقعت بالبدل في المتطرفة بعد الالف
نحو جاء السفهاء ومن ماء فانه يجتمع الفان فاما ان
تحذف احداهما للساكنين او تبعتهما لان الوقف يحتمل
اجتماع الساكنين فان حذفت احديهما فاما ان تقدرها
الاولى او الثانية فان قدرتها الاولى فان القصر ليس الا
لفقد الشرط لان الالف تكون مبدلة من همزة ساكنة

وما

وما كان كذلك فلا مد فيه كالالف تامر وياتي وان قدرتها الثانية
جاز المد والقصر من اجل تغير السبب نحو حذف مد قبل همز
مغير كما تقدم اخر باب المد وان بقيتهما مددت مدا طويلا
وقد يجوز ان يكون متوسطا لما تقدم في سكون الوقف كذلك ذكر
غير واحد من علمائنا كالحافظ ابو عمرو وابي محمد مكي وابي
عبد الله ابن شريح وابي العباس المهدوي وصاحب التلخيص
العبارات وغيرهم فنص مكي في التبصرة على حذف احدى
الالفين واجاز المد على ان المحذوف الثانية والقصر على ان المحذوف
الاولى ورجح المد ونص المهدوي في الهداية على ان المحذوف
الهمزة وذكر في شرحه جواز ان تكون الاولى واختار ان تكون
الثانية وزاد فقال وقد يجوز ان لا تحذف واحدة منهما ويجمع
بينهما في الوقف فيمد قدر الفين اذ الجمع بين ساكنين في الوقف
جايز وتطع في الكافي بالحذف ومراده حذف الهمزة لانه تقطع
بالمد وقال لان الحذف عارض ثم قال ومن القراء من لا يمد
وتقطع في التلخيص بالجمع بينهما فقال تبدل من الهمزة الفا
في حال الوقف باي حركة تحركت في الوصل لسكونها وانفتاح
ما قبلها قبل الالف التي قبلها وتمد من اجل الالفين المجتمعتين
وبهذا قطع ابو الحسن بن غلبون وقال في التيسير وان كان
الساكن الفا سواء كانت مبدلة او ساكنة زايدة ابدلت
الهمزة بعدها الفا باي حركة تحركت ثم حذفت احد ب
الالفين للساكنين وان شئت مددت في المد والتمكين
ليفصل ذلك بينهما ولم تحذف قال وذلك الاوجه وبه ورد
النص عن حمزة من طريق خلف وغيره فاتفقوا على جواز
المد والقصر في ذلك وعلى ان المد ارجح واختلفوا في تعليله
فذهب الداني وابو الحسن ظاهر بن غلبون وابو علي بن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)